مجلة العلوم الاقتصادية
Journal homepage:
http://journals.sustech.edu/

تطبيق معيار العرض والافصاح العام للمصارف الاسلامية ودوره في رفع كفاءة الافصاح المحاسبي للتقارير المالية

"بالتطبيق علي عينة من المصارف الاسلامية"

الإمام أحمد يوسف محمد و فتح الرحمن الحسن منصور

جامعة كسلا – الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي.
المملكة العربية السعودية – جامعة ام القري – كلية الشريعة والدراسات الاسلامية

المستخلص:

تناولت الدراسة معيار العرض والافصاح العام للمصارف الاسلامية ودوره في زيادة كفاءة الافصاح المحاسبي للقوائم المالية للمصارف. هدفت الدراسة إلى اختبار ذلك الدور وتوضيح اثر معيارالعرض والافصاح العام علي شمولية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في المصارف الإسلامية. تمثلت مشكلة الدراسة في المدي الذي يساهم به معيار العرض والإفصاح العام فى شمولية الإفصاح المحاسبي للقوائم الماليه في المصارف الاسلاميه؟ وما الاثر الذي يتركه معيارالعرض والافصاح للمصارف علي مصداقية وعدالة القوائم الماليه للمصارف الاسلاميه.
كما تم إتباع المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة والمنهج الاستنباطي لتحديد المشكلة وصياغة الفرضيات والمنهج الاستقرائى لاختبار فرضيات البحث والمنهج الوصفي باستخدام اسلوب العينة العشوائية لمعرفة دور هذا المعيار. توصلت الدراسة إلى أن معيار العرض والإفصاح العام للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية يؤدي الي شفافية الافصاح المحاسبي للقوائم المالية للمصارف ودقة وشموليةالافصاح المحاسبي يؤدي الي سلامة القوائم المالية للمصارف.كما أوصت بضرورة الالتزام بالمعيار وشفافية الافصاح المحاسبي للقوائم المالية للمصارف ومراعاة دقة وشمولية الافصاح المحاسبي لكافة القوائم الماليةالمنشورة للمصارف.

ABSTRACT:

The study dealt with applying the Islamic Banks Public Disclosure and Presentation Standard (IBPDPS) and its role in increasing the efficiency of accounting disclosure for financial reports. The study aimed at testing that role while exploring its impact on the comprehensiveness of the accounting disclosure for the financial reports in Islamic banks. The problem of the study stemmed from measuring the extent that public disclosure can contribute to the comprehensiveness of accounting disclosure for financial reports in Islamic banks. In addition, it examined its impact on the reliability and fairness of the financial reports in the Islamic banks. The study adopted the historical method for reviewing the literature review; the inductive method in order to determine the research problem besides formulating its hypotheses; whereas the deductive method had been used to test these hypotheses; while the analytical method had been used by applying the random sample to measure the role of this standard. The most important findings of the study indicated that applying the Islamic banks public disclosure and presentation standard leads to transparency

of accounting disclosure of banks financial reports. In addition, the accuracy and integrity of accounting disclosure leads to the soundness of financial statements in these banks. Therefore, the study calls for the necessity to abide by the IBPDPS; besides the transparency of accounting disclosure for banks financial statements. Also, it encourages the comprehensiveness and accuracy of accounting disclosure for all published financial reports at these banks.

الكلمات المفتاحية: – المعيار المحاسبي الإسلامي رقم ((1)) – الافصاح المحاسبي – المصارف الاسلامية.

المحور الأول: الإطار العام والدراسات السابقة

أولا: الاطار العام

المقدمة:

تسعي المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لمواكبة التغيرات المالية والمحاسبية المعاصرة عن طريق اجراء مجموعة من الإصلاحات وإحداث تغييرات جذرية تمس مختلف الجوانب المالية رغم ان هذه المؤسسات شهدت نجاحا باهرا في ظل الأزمة المالية العالمية الأمر الذي أدي الي التركيز على الإفصاح في القوائم المالية في المصارف الإسلامية ومع تطبيق ضوابط ووسائل الرقابة التي تضمن حسن إدارة المصارف والحد من التصرفات غير السليمة كعدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار المعلومات الملائمة وهذا يستدعي بدوره الاعتماد علي تطبيق المعايير الإسلامية في المصارف الإسلامية التي تهدف إلى تحقيق الإفصاح التام والجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية . من أجل ضمان شفافية ومصداقية المعلومات الناتجة عن العرض المحاسبي للقوائم المالية الصادرة عن المؤسسات وإعطاء بعد التوافق المحاسبي للأنظمة المحاسبية المختلفة ظهرت مجموعة من اللجان والهيئات المهتمة بإصدار المعايير المحاسبية الإسلامية وعلي رأسها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ولجنة معايير المحاسبة الإسلامية والتي تضع المعايير الاساسية التي يتم استنادا إليها إعداد القوائم المالية والمكونة أساسا من قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، وغيرها بالإضافة إلى بعض الايضاحات حول القوائم المالية، وأية قوائم أو تقارير أو بيانات أخرى تساعد على تحقيق إحتياجات مستخدمي القوائم المالية.

مشكلة الدراسة :

توجد العديد من الابعاد المرتبطة بتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية ونموذج الإفصاح المحاسبي المطبق خصوصاً فى القوائم المالية للمصارف الإسلامية ، سواء كان من إصدار وبناء المعايير أو من تطبيقها وعلى الرغم من وجود بعض الدراسات التى تناولت المعايير المحاسبية الإسلامية ونماذج الإفصاح المحاسبي إلا أن معظمها لم تركز علي الإفصاح في القوائم المالية بالمصارف الإسلامية وتتمثل المشكلة الاساسية في مدى التزام المصارف الاسلامية بتطبيق معيار العرض والافصاح العام التطبيق الأمثل مما يؤثر ذلك في كفاءة الافصاح المحاسبي للقوائم المالية فلذلك يحاول البحث الاجابة على الآتي:

1. إلى أي مدي يسأهم معيار العرض والإفصاح العام فى شمولية الإفصاح المحاسبي للقوائم الماليه في المصارف الاسلاميه ؟

2. ما الاثر الذي يتركه معيارالعرض والافصاح للمصارف علي مصداقية وعدالة القوائم الماليه للمصارف الاسلاميه؟
3. هل سيؤدى تطبيق معيار العرض والافصاح العام للمصارف الاسلامية الي شفافية الإفصاح المحاسبي للقوائم الماليه ؟

أهداف الدراسة :

يسعي البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فى الآتي :

1. توضيح اثر معيارالعرض والافصاح العام علي شمولية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في المصارف الإسلامية.
2. بيان دور تطبيق معيار العرض والإفصاح العام فى القوائم المالية للمصارف الإسلامية من خلال الافصاح المحاسبي الذي يؤدي عدالة ومصداقية القوائم المالية .
3. بيان دور تطبيق معيار العرض والإفصاح العام فى القوائم المالية للمصارف فى زيادة شفافية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية.

أهمية الدراسة :

الأهمية العلمية:

إن معيار العرض والافصاح العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية يمثل إحدى أدوات التطبيق العملي في المحاسبة، لما له من دور مهم في تحسين كفاءة وفاعلية الإفصاح المحاسبي من خلال تحديد بنود ومتطلبات الإفصاح المحاسبي الواجب توافرها في القوائم المالية، ولهذا فإن تغطية الإطار النظري لمعيار العرض والإفصاح العام للمصارف يؤدي إلى كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية اوالذي يعتبر أمر في غاية الأهمية لإنجاز الدراسة الحالية.

الأهمية العملية:

إظهار واقع الإفصاح الحالي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية وفقا لمعيارالعرض والافصاح العام وكيفية تطويره مما يؤدي إلى خدمة مستخدمي تلك القوائم الامر الذي ينعكس بدوره بشكل ايجابي علي تطوير الأداء المصرفي وزيادة مستوي الشفافية في مخرجات العمل المصرفي مما يدعم ثقة المستخدمين.

منهجية الدراسة :

استخدم الباحث المنهج الوصفي باستخدام اسلوب العينة العشوائية اي اداة الاستبانة كأداة أولية لجمع بيانات العينة التي تقتضيها الدراسة والتي تمثل العاملين بالمصارف وتعتبر هذه الآداة هي الامثل والمتعارف عليها لمثل هذا النوع .

فرضيات الدراسة :

يقوم البحث باختبار مدي صحة الفرضيات الآتية:

1. معيار العرض والإفصاح العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية يؤثر على شمولية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية.
2. تطبيق معيار العرض والإفصاح العام يؤثرعلي مصداقية وعدالة القوائم المالية للمصارف الاسلامية .
3. تطبيق معيار العرض والافصاح للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية يؤدي الى شفافية الافصاح المحاسبي للقوائم المالية للمصارف.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية: عينة من المصارف العاملة بولاية الخرطوم

الحدود الزمانية : 2014م

هيكل الدراسة:

ارتباطاً بأهداف الدراسة ومنهجيتها فقد تم تناولها في ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول : ويشمل الاطار العام والدراسات السابقة والمحور الثاني: ويشمل الاطار النظري للدراسة والمحور الثالث : ويشمل الدراسة الميدانية. ومن ثم النتائج والتوصيات والمراجع والمصادر.

ثانياً: الدراسات السابقة :

هناك عدد من الدراسات السابقة التي تناولت الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية والشركات المساهمة بصورة عامة من خلال المعايير المحاسبية سواء كانت دولية أو إقليمية أو محلية، بهدف التعرف على مدى التزام تلك البنوك والشركات بمتطلبات الإفصاح الإلزامية، وقد أظهرت نتائج تلك الدراسات عدم التزام البنوك التجارية والشركات المساهمة بصورة عامة بالتطبيق الكامل أو الملائم لمتطلبات الإفصاح حسبما ورد بالمعايير المنظمة للإفصاح المحاسبي، ويرجع هذا القصور وهذا التفاوت إلى عدم دراية الكوادر العاملة في تلك البنوك والشركات وخاصة معدي التقارير المالية بأهمية المعايير المحاسبية المنظمة للإفصاح في تعزيز الثقة ورفع كفاءة المعلومات المحاسبية المنشورة، وقد أوصت معظم الدراسات بضرورة الالتزام بالمعايير المحاسبية بصورة عامة ومعايير الإفصاح بصورة خاصة، كما اوصت الدراسات بتأهيل الكوادر العاملة في البنوك والشركات وعلى وجه الخصوص معدي التقارير المالية. مثل دراسة مأمون مدني سهيل (2009م) التي تناولت تطبيق معايير المحاسبة الدولية وأثرها في جذب الاستثمارات الأجنبية مركزة على الأسواق المالية بالدول النامية، بينما تميزت دراسة الباحث بشرح معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ودوره في تحسين كفاءة الإفصاح المحاسبي فى القوائم المالية للمصارف.

هناك مجموعة من الدراسات تناولت الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر معايير المحاسبة والمراجعة الدولية ومدى ارتباطها بالقوائم المالية ودور تلك المعايير في توفير مستوى ملائم من الإفصاح في التقارير المنشورة وما إذا كان هناك تأثير على مستوى الإفصاح في المؤسسات والشركات التي تلتزم بتطبيق المعايير، وقد بينت نتائج الدراسات أن الالتزام بالمعايير المحاسبية يزيد في كفاءة وفاعلية الإفصاح المحاسبي الذي يؤدي بدوره إلى عدالة وصدق القوائم المالية ويزيد من ثقة المستخدمين، كما لم تغفل نتائج تلك الدراسات عن الإشارة إلى أن هناك قصور في تطبيق المعايير المحاسبية وبالتالي قصورة في الإفصاح المحاسبي وعدم اشتماله على بعض النواحي التي يعتقد أنها مهمة لمستخدمي القوائم المالية، وأوصت الدراسات بضرورة تطبيق المعايير المحاسبة لما لها من دور وتحسين كفاءة وفاعلية الإفصاح المحاسبي مع فرض عقوبات صارمة للشركات والمؤسسات غير الملتزمة مثل دراسة وليد عبد الحميد (2010م) التي تناولت معايير المحاسبة والمراجعة الدولية ومدى تطبيقها في البنوك اليمنية، بينما دراسة الباحث تناولت معيار العرض والإفصاح العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ومدى تأثيره على كفاءة الإفصاح المحاسبي للمصارف السودانية.

هناك من تناولت الإفصاح من خلال أسواق المال للتعرف على أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات المستثمرين في الأسهم في سوق المال ودوره في تحديد السعر العادل للسهم، وقد أظهرت نتائج تلك الدراسات أن الالتزام بمتطلبات الإفصاح القانونية والمهنية يزيد من جودة المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في الأسواق المالية ويزيد من قدرة

المستثمر على صنع القرار الاستثماري الرشيد داخل السوق، وأن المستثمرين بحاجة أكبر إلى الإفصاح من الشركات المدرجة بأسواق المال، كما أوضحت نتائج بعض الدراسات أن الإفصاح الحالي للشركات المدرجة غير كافٍ لتغطية احتياجات المستثمرين من المعلومات لتحقيق أهدافهم المتنوعة، وكانت التوصيات بضرورة الالتزام بالإفصاح الكامل عن المعلومات الضرورية مثل دراسة محمد محمود (2011م) والتي تناولت إطار مقترح لزيادة فعالية الإفصاح المحاسبي بهدف تخفيض مخاطر الإستثمار في سوق الأوراق المالية، بينما تميزت دراسة الباحث بتناولها زيادة كفاءة الإفصاح المحاسبي على القوائم المالية للمصارف بهدف تطبيق معيار العرض والافصاح العام.

محور الثاني: الاطار النظري للدراسة

القسم الأول: معايير المحاسبة المالية للمصارف الإسلامية:

أولا :تعريفها واهميتها واهدافها

1/ تعريف المعيار المحاسبي:

جاء في تعريف المعيار على أنه "المعيار هو (ميزان – مقياس) متفق عليه كما هو تطبيق محاسبي سليم في موقف معين وأساسي للحكم والمقارنة". وقال آخر إن معايير المحاسبة المالية تعتبر المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلى المستفيدين لذا يجب أن تكون المعايير وثيقة الصلة بالأهداف.

يقصد بالمعيار القاعدة أو قانون عام يسترشد به المحاسب في إنجاز عمله في تحضير الكشوفات أو التقارير المالية للمنشأة وبهذا المفهوم لابد من وجود قياسات محددة كي يقوم المحاسب بإنجاز عمله بموجبها.

عرفت لجنة القواعد الدولية، القاعدة المحاسبية كونها "عبارة عن قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهام حكمتهم، ولكنها لا تلغي هدر الحكمة أو الاجتهاد أبداً، كما أنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً تهدف إلى تقليل الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية. وبهذا التعريف يصور كون القواعد ذات أهمية بالغة ولكن ليس بالضرورة أن تناسب مع معطيات الواقع العملي أو المحلي. والنقطة الرئيسية في هذا التعريف تشير إلى أن هدف القاعدة تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة على المجال المحلي أو العالمي". وقد أكد كون أن القاعدة تعتبر إطاراً عاماً لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمل المسؤولية المهنية، وبهذا فالمقصود هو تقويم عمل الشركات الدولية بالمعايير الموحدة لتقويم نوعية وكفاءة العمل المحلي والدولي، والوصول على سهولة المقارنة وتحديد الانحرافات . (حكمت الراوي ,1995م,13).

إن المحاسبة الدولية هي تنسيق الأسس، والقواعد، والمعايير المحاسبية المطبقة في الدول المختلفة التي عن طريقها يمكن خدمة ومساعدة المستثمر المحلي والدولي بتوفير تقارير مركزه المالي بشكل يعكس المركز المالي الكفؤ وبهذا التعريف يركز على الفرض الأساسي لوجود المحاسبة الدولية، والتنسيق هنا في المعايير هو تقارب وتقليل الاختلافات في المعايير الدولية، كما يؤكد على توفير تقارير متشابهة وتعكس هذه التقارير المركز السليم للشركات الدولية.(حكمة الراوي ,1995م ,18) إن مفهوم المعيار في الاصطلاح المحاسبي يعني "نموذجاً متحققاً أو مقصوداً لما ينبغي أن يكون عليه الأداء".

2/ أهداف معايير المحاسبة المالية للمصارف الإسلامية:

ثبت من التجربة أن أي عمل لا تكون له أهداف واضحة منذ البداية يشوب السعي إلى تحقيقه كثير من القصور والتناقض وعدم وضوح الرؤية، ويشمل ذلك المحاسبة المالية والتقارير المالية حيث وجد المفكرون والممارسون أن

عملية إعداد معايير المحاسبة المالية من دون تحديد أهدافها أدى إلى تناقض بعض المعايير وعدم توافق بعضها مع بيئتها. ومعلوم أن أهداف معايير المحاسبة المالية للمصارف لا تنفصل عن الأهداف العامة للمحاسبة المالية بل تكمل كل منها الآخر، لذا فإن ما سيرد من أهداف سيجمع بين المعايير المحاسبية وإطارها الفكري.

إن المحاسبة المالية للمصارف لها أهداف خاصة إضافة إلى أهداف المحاسبة المالية، منها:

أ. ضرورة التزام المصارف في جميع معاملاتها وعملياتها بأحكام الشريعة الإسلامية.

ب. اختلاف وظائف المصارف في جوهر معاملاتها اختلافاً جذرياً عن المصارف التقليدية التي أخذت بنموذج البنوك الغربية في معاملاتها.

ج. اختلاف علاقة المتعاملين مع المصارف الإسلامية عنها في المصارف التقليدية. فالعلاقة لدى المصارف الإسلامية تستبعد أهم ما تعول عليه المصارف التقليدية، وهو عنصر الفائدة على الاقتراض في حين أن المصارف الإسلامية تستقبل أموال الغير على أساس المضاربة (المشاركة في الربح بتقديم المال من المستثمر والجهد من الصرف) وذلك من خلال حسابات الاستثمار(هيئة المحاسبة والمراجعة للمعايير الاسلامية ,1998م,17) .

ثانيا : معيار العرض والافصاح للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية:

1/ نبذة تاريخية عن إعداد المعيار:

قامت اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بتكليف عدد من المستشارين بإعداد دراسات ميدانية عن أهداف المحاسبة المالية ومعاييرها ودور الهيئات الحكومية والمهنية والهيئات الخاصة، في بلاد تعمل فيها مصارف ومؤسسات مالية إسلامية، وقد أظهرت هذه الدراسات وجود اختلاف في طرق العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لهذه المصارف، وقد تم إعداد هذا المعيار من دراسات أولية لنقاشات متعددة شملت آراء مجموعة من المتخصصين في الشريعة الإسلامية، وفي المحاسبة، ومن محاسبين ممارسين وعاملين بالبنوك المركزية وعاملين في المصارف الإسلامية، كما قامت اللجنة بتكليف مستشارين في المحاسبة بإعداد دراسة أولية للنقاش عن متطلبات العرض والإفصاح العام في القوائم المالية، وقد قاما بإعداد دراسة أولية للنقاش عن معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف، وتم تكليف مستشار في المحاسبة بوضع تصور للمسودة الأولى لهذا المعيار، كما عمدت اللجنة في مراحل الإعداد النهائية للمسودة الأولى إلى تكليف فريق للدراسة والإعداد يتكون من مستشارين في الشريعة وفي المحاسبة ومن ذوي الاختصاص(مجلس معايير المحاسبة والمراجعة ,1998م,94).

2/ نطاق المعيار:

ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية التي تنشرها المصارف لخدمة أغراض المستخدمين الرئيسيين لهذه القوائم، وتخضع لأحكام هذا المعيار جميع المصارف بجميع أنواعها بغض النظر عن أشكالها القانونية أو موطنها أو أحجامها، وإذا كان متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل هذه المصارف في إطارها مخالفة لبعض ما جاء في هذا المعيار، يتعين الإفصاح عما تتطلبه المعايير الصادرة عن الهيئة وأثره على كل عنصر من عناصر القوائم المالية(مجلس معايير المحاسبة والمراجعة ,2002م,113) .

3/ الأحكام العامة للمعيار:

تشمل الأحكام العامة للمعيار ما يلي(غازي ابن عوف,2001م,152) .

1. المجموعة الكاملة للقوائم المالية.

ينبغي أن تشمل المجموعة الكاملة للقوائم المالية التي تنشرها المصارف ما يلي:

أ. قائمة المركز المالي.

ب. قائمة الدخل.

ج. قائمة التدفقات النقدية.

د.قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية أو قائمة الأرباح المبقاة.

ه. قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة.

و. قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات (إذا تولى المصرف مسئولية جمع الزكاة كلياً أو جزئياً).

ز. قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض.

ح. الإيضاحات حول القوائم المالية.

ط. أية قوائم أو تقارير أو بيانات أخرى تساعد على تحقيق احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات الواردة في بيان الأهداف.

2. القوائم المالية المقارنة.

على المصرف إعداد القوائم المالية للفترة الحالية مقارنة بالقوائم المالية للفترة المالية المماثلة السابقة، وأن تكفل طرق العرض ومحتويات الإفصاح في القوائم المالية المقارنة لمستخدمي القوائم المالية القدرة على التمييز بين التغيرات الحقيقية والتغيرات المحاسبية في المركز المالي للمصرف، ونتائج الأعمال، والتدفقات النقدية، وأموال صندوق القرض، خلال الفترات التي تحتويها القوائم المالية المقارنة.

3. تقريب المبالغ المعروضة.

أن تقرب المبالغ المعروضة في القوائم المالية والإيضاحات التي حولها إلى أقرب وحدة نقدية.

4. شكل القوائم المالية وتبويبها والمصطلحات المستخدمة.

أن يكفل شكل القوائم المالية وتبويبها عرضاً واضحاً لمحتوياتها، واستخدام مصطلحات للتعبير عن القوائم المالية تكفل لمستخدميها القدرة على فهم واستيعاب المعلومات التي تحتوي عليها، ولا يجوز تبويب الموجودات والمطلوبات بين مجموعات متداولة ومجموعات غير متداولة في قائمة المركز المالي.

5. ترقيم صفحات القوائم المالية والإيضاحات.

ضرورة ترقيم صفحات القوائم المالية والإيضاحات التي حولها ترقيماً مسلسلاً، وإعطاء الإيضاحات عناوين واضحة مميزة، وأن يشار على كل منها بجانب العنصر أو العناصر المرتبطة بكل منها في القوائم المالية.

6. الإيضاحات حول القوائم المالية.

تعتبر الإيضاحات جزءاً من القوائم المالية، ولابد من أن تظهر في نهاية كل صفحة تحتوي على قائمة من القوائم المالية عبارة "تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ... إلى رقم ... جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية"، وأن تعرض الإيضاحات مباشرة بعد آخر قائمة من القوائم المالية.

يتضح للباحث أن الأحكام العامة لهذا المعيار لا تختلف كثيراً عن أحكام معايير الإفصاح الأخرى، إلا أنه قد ظهرت ضمن المجموعة الكاملة للقوائم المالية، قوائم جديدة مثل قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة، وقائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات، وقائمة مصادر واستخدامات صندوق القرض، هذه القوائم تختفي في الإفصاحات الأخرى.

4/ الإفصاح العام في القوائم والتقارير المالية طبقاً للمعيار:

يتطلب الإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف الإسلامية ما يلي:

الإفصاح الكافي في القوائم المالية عن المعلومات الهامة وهو الإفصاح عن جميع المعلومات الهامة اللازمة حتى تكون القوائم المالية كافية وموثوقاً بها وملاءمة لمستخدميها والإفصاح عن المعلومات الأساسية للمصرف والإفصاح عن عملة القياس المحاسبي، وكذلك السياسات المحاسبية الهامة، والقيود الاشرافية والاستثنائية،والكسب والصرف المخالف للشريعة الاسلامية والافصاح الشامل لجميع القوائم المالية وبتفاصيل كافة بنودها.

القسم الثاني: الافصاح المحاسبي

1/ مفهوم الإفصاح المحاسبي

الإفصاح في المحاسبة هو المقياس غير الملموس لقياس مدى كفاية البيانات والمعلومات الإيضاحية في القوائم المالية، وهو نموذج لإعداد التقارير المالية، وهو الوسيلة التي تربط بين ضمان الدقة المحاسبية الفنية وبين القوائم المالية ذات البيانات والمعلومات الجيدة(محمد الصبان,1990م,105) ، ولهذا فإن الإفصاح المحاسبي يقضي بضرورة شمول القوائم المالية على جميع المعلومات الضرورية اللازمة لإعطاء القارئ صورة صحيحة وواضحة لنتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي(حلمي محمود ,1997م,255) .

اما من الناحية الإسلامية، فالإسلام يمنع التدليس أو الإخفاء أو الغش في الحسابات، مثل إدماج بيانات العمليات المشبوهة في حسابات مختلفة، ويقرر الإسلام ضرورة الإفصاح الكامل للبيانات المالية التي يجب أن تعبر بوضوح عن كل ما يحويه المشروع من أصول والتزامات ونتائج الأعمال، ولا تحتمل الأرقام المالية أي تأويل أو تخرج حتى يظهر المركز الحقيقي للنشاط دون غموض أو مداراة.

2/ أهداف الإفصاح المحاسبي

أن المتتبع للدراسات المحاسبية يواجه بصعوبات جمة نتيجة للتداخل والترادف الشديدن بين كل من أهداف الإفصاح المحاسبي وأهداف القوائم المالية، وقد تعاظم هذا التداخل عندما تطور هدف الإفصاح من الدور الوقائي إلى الدور الإعلامي، وأن عناصر ومضمون البحث في موضوعي أهداف الإفصاح وأهداف القوائم المالية واحد، فكلاهما يستهدف المنفعة من المعلومات المحاسبية، لذلك فإن الإفصاح والقوائم المالية لهما نفس الهدف، فكلاهما أصبح يركز على وجهة نظر مستخدمي المعلومات، الأمر الذي يجعل التمييز بينهما غامضاً إلا أنه يمكن القول أن الهدف الرئيسي من الإفصاح المحاسبي هو إشباع حاجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية من البيانات والمعلومات المحاسبية؛ وبالتالي فإن تصرفات هؤلاء المستخدمين ستتأثر بكمية ونوعية هذه البيانات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها (طلال سجيني ,1996م,123). هذا وأن تشمل القوائم المالية معلومات تساعد مستخدميها على توجيه مدخراتهم نحو الاستثمار في المنشآت ذات العائد الحقيقي المجزي، الأمر الذي يترتب عليه التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة (محمد فداء الدين,1990م,66) .

كما يهدف الإفصاح المحاسبي إلى إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المالية والمحاسبية، هذا بالإضافة إلى مساعدة متخذي القرارات على صنع قرارت سليمة مبنية على معلومات دقيقة وبالذات في الجانب الاستثماري، لذا يتطلب أن يكون حجم وقيمة المعلومات المحاسبية المفصح عنها ونوعيتها يتناسب مع أهمية القرارات المذمع اتخاذها على ضوء توفر تلك المعلومات، على أن يكون الاهتمام بالإفصاح مرتبط زمنياً بتحليل نتائج الماضي وفهم واستيعاب الحاضر والتنبؤ بالمستقبل (كمال النقيب, 2004م, 204).

يتضح للباحثان أن أهداف الإفصاح المحاسبي تكمن في توضيح الأساليب والوسائل الفنية المحاسبية، وتوضيح شكل ومحتوى التقارير المالية لبيان كمية ونوعية البيانات والمعلومات المحاسبية الكافية التي تمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات المتنوعة لتحقيق أهدافهم من جراء تعاملهم مع الوحدات الاقتصادية.

3/ أنواع الإفصاح المحاسبي :

إن التطور في الفكر المحاسبي يظهر إتجاهاً متزايداً نحو التوسع في الإفصاح المحاسبي والتعدد في مجالاته إلى درجة أن المحاسبين أخذوا يطمحون إلى تسجيل أحداث غير مالية لا يمكن التعبير عنها بالأرقام في سجلاتهم، ويحاولون باستمرار تذليل العقبات التي تحول دون هذا الهدف، ولهذا هناك من يرى أنه من الصعب وضع مفهوم موحد للإفصاح المحاسبي يرضى جميع المستخدمين، بل ومن المستحيل أن يتفق المحاسبون على إطار محدد للإفصاح، لذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار عند تحديد انواع الإفصاح المحاسبي الهدف من إعداد البيانات المحاسبية والفئات المستفيدة منها، ومن اهم انواع الافصاح (لطيف زيود, 2007م, ص: 180).

1. الإفصاح الشامل
2. الإفصاح الكافي
3. الإفصاح التام
4. الإفصاح المناسب
5. الإفصاح الملائم
6. الإفصاح العادل
7. الإفصاح الوقائي

القسم الثالث : طبيعة المصارف الاسلامية

أولاً: المفهوم

لقد حاول الرعيل الأول من علماء وفقهاء الفكر الاقتصادي الإسلامي إيجاد البديل الإسلامي للبنوك الربوية، وبُذلت العديد من الجهود في هذا الشأن وظهرت تسميات مختلفة لهذا البديل منها (جهاد صبحي, 2005م, ص: 84).

بنك بلا فوائد– البنك اللاربوي – البنك الإسلامي – بيت التمويل الإسلامي – دار المال الإسلامي.

لقد وجه إلى التسميات السابقة بعض الملاحظات ولا سيما لفظ (بنك) لأنها ليست لها أصل في اللغة العربية، ولذلك قد إستقر الرأي على تفصيل كلمة (مصرف إسلامي)، وتأسيساً على ذلك التزام معظم مؤسسي المصارف الإسلامية بذلك الأسم.

فالمصارف جمع مصرف، بكسر الراء، وهو في اللغة: تغيير الشئ من حالة إلى حالة أو إبداله بغيره، والمصرف إسم مكان مشتق من الصرف، وهو المكان الذي يتم فيه الصرف(كمال القيس, 2008م, ص: 13).

والصرف في اللغة: ردّ الشيء عن وجهه والصرف يطلق ويراد له الفضل ومبادلة النقد بالنقد والزيادة والنقل والرد.

أما مفهوم المصرف إصطلاحاً: هو مكان يقوم به أشخاص هم شخصية اعتبارية يؤسسون عملاً تجارياً في استثمار الأموال وصرافة العملات وتقديم الخدمات بأجر، وتسهيل المبادلات التجارية وتقريب المتبايعين بضمانته وكفالته(علاء الزعتري,2006م, ص: 113).

ثالثاً: أهداف المصارف الإسلامية

يهدف المصرف الإسلامي أولاً وقبل كل شئ إلى تطبيق منهج الله في المجتمع بكل ما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار متمثلة في نمو وتطوير المجتمع، ومساعدة الفرد المسلم على أن يمارس الجانب الاقتصادي من عقيدته، والقضاء

على الصراع الذي يمكن أن يدور في نفسه، من جراء تناقض ممارساته العملية مع معتقداته الدينية، وتوفير راحة الضمير وهدوء البال للفرد في علاقاته مع نفسه ومع الآخرين، وتطابق القول مع العمل، ولهذا فإن المصرف الإسلامي يهدف أساساً إلى تحقيق المنهج الإسلامي في المعاملات، راغبة من وراء ذلك الفوز للمساهمين فيها والمتعاملين معها والعاملين بها(محمد صديق,1996م,111) ، ولهذا فإن الهدف الشامل للمصرف الإسلامي هو تحقيق المصالح المعتبرة شرعاً، وهي اتباع الدين وحفظ النفس والعقل والنسل والمال، فتقوم المصارف الإسلامية بالحرص على إبقاء العلاقة الحسنة بين المسلمين، وتحقيق ما دعى إليه الإسلام.

رابعا : كفاءة الافصاح المحاسبي للمصارف الاسلامية:

عرفت الكفاءة بانها النسبة بين قيمة المدخلات والمخرجات ، كما عرفت الفاعلية بانها الأداء الامثل في اقل وقت وباقل تكلفة ممكنة. وعرفت الكفاءة "انها العلاقه بين كميه الموارد المستخدمه في عملية الانتاج وبين النتائج من تلك العمليه, وبهذا المعني يمكن استخدام الكفاءه الانتاجيه وفق هذا المعني كمؤشر يعكس مدي الكفاءة في استخدام الموارد البشريه وغير البشريه في العمليه الانتاجيه"(زويلف،1993،283) .

ايضا تم تعريف الكفاءه الانتاجيه " بانها القدره علي تحقيق النتائج المنشوده بأقل قدر من الجهد او التكلفه اي الاستغلال الأمثل للموارد الانتاجيه المتاحه الماديه والبشريه لتحقيق الأهداف المطلوبه، فهي تمثل العلاقه بين المدخلات والمخرجات، وهي التي تعني بالتأثير علي عناصر الانتاج المتاحه لتحيقيق أعلي النتائج من حيث الكميه والجوده و في الوقت المناسب."(السنفي،1996م, ص: 53).

مما تقدم يري الباحثان ان الكفاءه هي تحقيق أعلي قدر ممكن من المخرجات باستخدام أقل قدر ممكن من المدخلات، وتعتبر التقارير والتوصيات والاستشارات والمعلومات التي يتم الافصاح عنهابأنها المخرجات وكذلك عمليات الاكتشاف للغش والخطأ والتلاعب، وتعتبر المدخلات بأنها الوقت والجهد والميزانيات والموارد وتكون الكفاءه هنا هي تحقيق اهداف الافصاح بصوره مثلي بأقل التكاليف و بأسرع وقت.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية

أولا: منهجية اجراء الدراسة التطبيقية

1/ مجتمع الدراسة.

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التى يسعى الباحثان أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة , ويتكون المجتمع الأساسي للدراسة من القطاع المصرفى السودانى .

2/ عينة الدراسة.

تمَّ اختيار مفردات عينة البحث بطريقة العينة (القصدية) وهى إحدى العينات غير الإحتمالية التى يختارها الباحثان للحصول على أراء أو معلومات من مفردات محددة من المجتمع موضع الدراسة. وتم توزيع عدد (200) إستبانة لمجتمع الدراسة وتم استرجاع عدد (185) استمار بنسبة استرجاع بلغت (92.5)%. بيانها كالآتي:

جدول:1 الاستبانات الموزعة والمعادة

البيان	العدد	النسبة%
استبانات تم إعادتها بعد تعبئتها كاملة	185	%92.5
استبانات لم يتم إعادتها	15	%7.5
إجمالي الاستبانات الموزعة	200	100

المصدر : إعداد الباحثان 2014.

3/ أداة الدراسة

اعتمدت هذة الدراسة على وسيله الاستبانة كأداة رئيسية للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة وتحقيقًا للغرض السابق للاستبانة قام الباحثان بتصميم استمارة تهدف الى قياس رأى الادارات المختصة فى القطـــاع المصرفى حول موضوع الدراسة (تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف والمؤسسات الماليـــة الإســـلامية ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية للمصارف). وتتكون الاستمارة من قسمين:

القسم الأول:

ويشتمل على البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة: وهى البيانات الشخصية المتعلقة بوصف عينة الدراسة وهى:

1/ العمر 2/المؤهل العلمى 3/ التخصص العلمى 4/ المؤهل المهنى 5/ المركز الوظيفى 6/ سنوات الخبرة.

القسم الثانى: وشمل عبارات الدراسة الأساسية: وهى المحاور والتى من خلالها يتم التعرف على فروض الدراسة ويشتمل هذا القسم من عدد (30) عبارة تمثل محاور الدراسة وفقاً لما يلى:

الفرضية الاول: يقيس العلاقة بين تطبيق معيار العرض والإفصاح العام وشمولية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الاسلامية (ويتكون من 10 عبارات).

الفرضية الثانية: يقيس: تطبيق معيار العرض والإفصاح العام يؤدي الي عدالة ومصداقية الإفصاح المحاســبي فـــي القوائم المالية للمصارف الاسلامية.(ويتكون من 10 عبارات).

الفرضية الثالثة: : الإلتزام بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام يؤثر علي شفافية الافصاح المحاسبي للمصـــارف ويتكون من 10 عبارات).

وفيما يلى جدول يوضح توزيع عبارات الدراسة :

جدول 2: توزيع محاور الدراسة

	محاور الدراسة	الفقرات	العدد
1	محور الفرضية الاولى	10-1	10
2	محور الفرضية الثانية	20-11	10
3	محور الفرضية الثالثة	30-21	10
	المجموع		30

المصدر : اعداد الباحثان 2014

ثالثا"- مقياس الدراسة

كما تم قياس درجة الاستجابات المحتملة على الفقرات إلى تدرج خماسي حسب مقياس ليكرت الخماسى (Likart Scale)، والذي يتراوح من أوافق بشدة إلى لاأوافق بشدة، كما هو موضح في جدول رقم (3).

جدول 3: مقياس درجة الموافقة

درجة الموافقة	الوزن النسبى	النسبة المئوية	الدلالة الاحصائية
أوافق بشدة	5	اكبر من80%	درجة موافقة عالية جدا"
أوافق	4	%80-60	درجة موافقة عالية
محايد	3	%60-40	درجة موافقةمتوسطة
لاأوافق	2	%40-20	درجة موافقة منخفضة
لاأوافق بشدة	1	أقل من 20%	درجة موافقة منعدمة

المصدر: اعداد الباحثان 2014

وقد تم تصحيح المقياس المستخدم فى الدراسة كالآتي:

– الدرجة الكلية للمقياس هى مجموع درجات المفردة على العبارات (5+4+3+2+1)/ 5.=(5/15) =3) وهو يمثل الوسط الفرضى للدراسة وعليه إذا زادت متوسط العبارة عن الوسط الفرضى (3) دل ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة .

4/" تقييم أدوات القياس:

يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس أنها قدرة الأداء على قياس ما صممت من أجله وبناء على نظرية القياس الصحيح تعنى الصلاحية التامة خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة , وقد اعتمدت الدراسة فى المرحلة الاولى على تقييم مدى ملائمة المقاييس المستخدمة فى قياس عبارات الدراسة باستخدام اختبارات الثبات والصدق لاستبعاد العبارات غير المعنوية من مقاييس الدراسة والتحقق من أن العبارات التى استخدمت لقياس مفهوما" معينا" تقيس بالفعل هذا المفهوم ولاتقيس ابعاد أخرى وتتميز هذة الاختبارات بقدرتها على توفير مجموعة من المقاييس التى تحدد مدى انطباق البيانات للنموذج الذى تم الكشف عنه واستبعاد اى نماذج أخرى بديلة يمكن أن تفسر العلاقة بين عبارات المقياس بناء على استجابة مفردات عينة الدراسة. وفيما يلى يعرض الباحثان نتائج التحليل للمقاييس المستخدمة فى الدراسة:

(1). اختبار صدق محتوى المقياس

تم أجراء اختبار صدق المحتوى لعبارات المقاييس من خلال تقييم صلاحية المفهوم التى قد ترجع اما الى اختلاف المعانى وفقا" لثقافة المجتمع أو نتيجة لترجمة المقاييس من لغة الى أخرى . وبداية تم عرض عبارات المقاييس على عدد (5) من المحكمين المختصين فى موضوع الدراسة لتحليل مضامين عبارات المقاييس وتحديد مدى التوافق بين عبارات كل مقياس والهدف منه وفقا" لرايهم تم قبول وتعديل بعض عبارات المقاييس. لصعوبة فهمهم لها. وبعد استعادة الاستبيان من المحكمين ثم إجراء التعديلات التي اقترحت عليه، وبذلك تمَّ تصميم الاستبانة في صورتها النهائية .

(2). اختبار الاتساق والثبات الداخلى للمقاييس المستخدمة فى الدراسة

يقصد بالثبات (استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساو لقيمة المعامل إذا أُعيد تطبيقه على نفس العينة),(عزو عبدالفتاح, 560). وبالتالى فهو يؤدى الى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة فى كل مرة يتم فيها اعادة القياس. وكلما زادت درجة الثبات واستقرار الاداة كلما زادت الثقة فيه, وهناك عدة طرق للتحقق من ثبات المقياس منها طريقة التجزئة النصفية وطريقة الفأ كرنباخ للتأكد من الاتساق الداخلى للمقاييس , وقد تم استخدام معامل الفا كرونباخ" (Cronbach's Alpha)، والذي يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساويةً للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح. أي أن زيادة معامل الفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة. كما أن انخفاض القيمة عن (0.60) دليل على انخفاض الثبات الداخلى.

ثانيا : تحليل واختبار الفرضيات:

تحليل بيانات الفرضية الاولى :

معيار العرض والإفصاح العام للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية يؤثر علي شمولية الإفصاح المحاسبي فـــي القوائم المالية للمصارف .

وفيما يلى تحليل لمحور الدراسة الاول والذى يقيس رأى أفراد العينة المبحوثة حول العلاقة بين تطبيق معيار العرض والإفصاح العام وشمولية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية:

اختبار (كاى تربيع) (فرضية الدراسة الاولى).

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج اعلاه تم استخدام اختبار (كاى تربيع) لدلالة الفروق. وفيما يلى جدول يوضح نتائج اختبار كاى تربيع لدلالة الفروق للعبارات التى تقيس محور **فرضية الدراسة الاولى** .

جدول 4: اختبار كاى تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور الفرضية الاولى

عبارات الفرضية	المتوسط	قيمة (كاى تربيع)	مستوى المعنوية	الدلالة
1-التزام المصارف الإسلامية بتطبيق المعيار يجعل الإفصاح في القوائم المالية المنشورة يؤدي إلى إيصال المعلومات المحاسبية للمستخدمين في الوقت المناسب.	4.42	166.7	0.000	قبول
2-تطبيق المعيار يجعل المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة للمصارف ذات قدرة تنبؤية عالية.	4.32	83.6	0.003	قبول
3-تطبيق المعيار للمصارف الإسلامية يزيد من دقة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية للمصارف.	4.34	224.8	0.006	قبول
4-يتطلب المعيار وجود إفصاحات مالية وغير مالية في القوائم المنشورة والإيضاحات المرفقة للمصارف الإسلامية بالسودان.	4.05	111.6	0.000	قبول
5-التزام المصارف بالمعيار يزيد من درجة الثقة والاعتمادية للمعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية للمصارف.	4.38	69.5	0.000	قبول
6-تطبيق المعيار يساعد المصارف في اعداد القوائم المالية بصورة سليمة بعيدة عن التحيز الشخصي.	4.41	141.7	0.000	قبول
7-الالتزام بهذا المعيار يعزز من شفافية الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان.	4.29	131.9	0.000	قبول
8-استخدام المعيار يزيد من شمولية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان .	4.10	189.1	0.000	قبول
9-تطبيق المعيار يزيد من دقة الإفصاح الشامل الذي يحقق سلامة المعلومات المحاسبية المدرجة بالقوائم المالية للمصارف.	4.24	210.4	0.000	قبول
10-القوائم المالية المعدة طبقا لهذا المعيار تعتبر أساسا للمقارنات بين الفترات المحاسبية المتعاقبة للمصرف والمصارف الاخري.	4.12	160.0	0.000	قبول
اجمالى العبارات	4.27	148.9	0.000	قبول

المصدر:اعداد الباحثان باستخدام مخرجات نتائج التحليل الاحصائى2014

يتضح من الجدول رقم (4) ما يلى:

بلغت قيمة (كاى تربيع) لجميع عبارات محور **فرضية الدراسة الاولى** (148.9) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعليه فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط العبارة (4.27) والوسط الفرضى للدراسة (3) ولصالح الموافقين على **جميع عبارات محور فرضية الدراسة الاولى**.

ومما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الاولى والتى نصت على : (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار العرض والإفصاح العام وشمولية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية) يعتبر فرض مقبول بنسبة موافقة بلغت (90.6)%.

تحليل بيانات الفرضية الثانية :

تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية يؤدي الي شفافية الافصاح المحاسبي للقوائم المالية للمصارف.

وفيما يلى تحليل لمحور الدراسة الثاني والذى يقيس رأى أفراد العينة المبحوثة حول تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية يؤدي الي شفافية الافصاح المحاسبي للقوائم المالية للمصارف.

اختبار (كاى تربيع) (فرضية الدراسة الثانية).

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج اعلاه تم استخدام اختبار (كاى تربيع) لدلالة الفروق. وفيما يلى جدول يوضح نتائج اختبار كاى تربيع لدلالة الفروق للعبارات التى تقيس محور **فرضية الدراسة الثانية** .

جدول 5: اختبار كاى تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور الفرضية الثانية

عبارات الفرضية	المتوسط	قيمة (كاى تربيع)	مستوى المعنوية	الدلالة
1-تطبيق المصارف الإسلامية للمعيار يزيد من جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالقوائم المالية .	4.39	144.6	0.000	قبول
2-الالتزام بتطبيق المعيار في القوائم المالية للمصارف يزيد من الإفصاح عن تركيز مصادر الاستثمارات وما في حكمها.	4.09	98.6	0.000	قبول
3-تطبيق المصارف الإسلامية بالسودان للمعيار يلزمها بالإفصاح عن مخاطر الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية .	3.97	111.7	0.000	قبول
4-التزام المصارف الإسلامية بالمعيار يجعلها تفصح عن توزيع حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة وفقاً لمدة استحقاقها.	4.07	190.7	0.000	قبول
5-تطبيق المصارف للمعيار يزيد من دقة الإفصاح الحقيقي عن الالتزامات المعتمدة غير المنتهية في قائمة المركز المالي.	4.08	123.5	0.000	قبول
6-التزام المصارف الإسلامية بالسودان بالمعيار يلزمها بالإفصاح عن الأحداث الهامة اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي.	3.94	155.9	0.000	قبول
7-تطبيق المعيار يجعل المصارف الإسلامية قادرة على الإفصاح عن الارتباطات المالية الملزمة غير المنفذة في تاريخ قائمة المركز المالي.	4.11	102.1	0.000	قبول
8-التزام المصارف بالمعيار يمكنها من الإفصاح عن الطريقة التي يستخدمها المصرف لتوزيع الربح أو الخسارة بين أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمه .	4.08	199.1	0.000	قبول
9-تطبيق المعيار يجعل المصارف ذات طابع مالي من الإفصاح عن العمليات مع الأطراف ذات العلاقة .	4.03	95.1	0.000	قبول
10-التزام المصارف بالمعيار يجعلها ذات شفافية عالية من الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة في إيضاح واحد ملائم بدلاً من توزيعها مع الإيضاحات الأخرى.	4.10	104.4	0.000	قبول

اجمالى العبارات	4.08	132.5	0.000	قبول

المصدر:اعداد الباحثان باستخدام مخرجات نتائج التحليل الاحصائى2014

يتضح من الجدول رقم (5) ما يلى:

بلغت قيمة (كاى تربيع) لجميع عبارات محور **فرضية الدراسة الثانية** (132.5) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعليه فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط العبارة (4.08) والوسط الفرضى للدراسة (3) ولصالح الموافقين على **جميع عبارات محور فرضية الدراسة الثانية.**

ومما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتى نصت على : (تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية يؤدي الي شفافية الافصاح المحاسبي للقوائم المالية للمصارف.) يعتبر فرض مقبول بنسبة موافقة بلغت (82.4)%.

تحليل بيانات الفرضية الثالثة :

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار العرض والإفصاح العام ومصداقية وعدالة القوائم المالية للمصارف الإسلامية

وفيما يلى تحليل لمحور الدراسة اثالثة والذى يقيس رأى أفراد العينة المبحوثة حول العلاقة بين تطبيق معيار العرض والإفصاح العام ومصداقية وعدالة القوائم المالية للمصارف الإسلامية:

اختبار (كاى تربيع) (فرضية الدراسة الثالثة).

و لاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج اعلاه تم استخدام اختبار (كاى تربيع) لدلالة الفروق. و فيما يلى جدول يوضح نتائج اختبار كاى تربيع لدلالة الفروق للعبارات التى تقيس محور **فرضية الدراسة الثالثة.**

جدول 6: اختبار كاى تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور الفرضية الثالثة

عبارات الفرضية	المتوسط	قيمة كاى تربيع	مستوى المعنوية	الدلالة
1-تطبيق المعيار في القوائم المالية للمصارف الإسلامية بالسودان ينتج عنه معلومات محاسبية عادلة.	4.29	121.4	0.000	قبول
2-التزام المصارف الإسلامية بالسودان بتطبيق المعيار يساعد الملاك والمساهمين في الحصول على معلومات مالية صادقة .	4.28	139.04	0.000	قبول
3-استخدام المعيار في الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية للمصارف الإسلامية بالسودان يوفر معلومات محاسبية موثوقة.	4.16	116.8	0.000	قبول
4-تطبيق المعيار يجعل القوائم المالية للمصارف الاسلامية تتمتع بمستوى عالي من الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	4.25	139.6	0.000	قبول
5-الالتزام بالافصاح والشفافية يدفع المصارف الي الاهتمام بتحسين ادارة الاصول والخصوم وكسب ثقة العملاء.	4.23	198.8	0.000	قبول
6-تطبيق المعيار يوفر معلومات صادقة للمحللين الماليين تؤكد صدق تنبؤاتهم المالية المبنية على المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية للمصارف .	4.19	186.3	0.000	قبول
7-إلتزام المصارف بالمعيار يساعد الجهات الرقابية في التعرف على مدى التزام	4.16	134.9	0.000	قبول

تلك المصارف بموجهات الشريعة الإسلامية.				
8-تطبيق المعيار يجعل المصارف الإسلامية قادرة على الاستمرارية فـــي أداء مهامها وذلك لقناعة العملاء بأدائها.	4.09	162.8	0.000	قبول
9-تطبيق المعيار يجعل القوائم المالية للمصارف تساعد المستخدمين على مختلف فئاتهم في ترشيد قراراتهم الاقتصادية.	4.12	165.7	0.000	قبول
10-الالتزام بالمعيار في القوائم المالية للمصارف الإسلامية يعزز ثقة العمـــلاء وصدق معاملاتهم المالية الشرعية.	4.22	117.2	0.000	قبول
اجمالى العبارات	4.20	148.3	0.000	قبول

المصدر:اعداد الباحثان باستخدام مخرجات نتائج التحليل الاحصائى2014

يتضح من الجدول رقم (6) ما يلى:

بلغت قيمة (كاى تربيع) لجميع عبارات محور **فرضية الدراسة الرابعة** (148.3) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعليه فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط العبارة (4.20) والوسط الفرضى للدراسة (3) ولصالح الموافقين بشدة على **جميع عبارات محور فرضية الدراسة الثالثة.**

ومما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتى نصت على : (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار العرض والإفصاح العام ومصداقية وعدالة القوائم المالية للمصارف الإسلامية) يعتبر فرض مقبول بنسبة موافقة بلغت (87.2%)

النتائج:

بعد الدراسة النظرية والعملية واختبار الفرضيات توصل الباحثان إلى النتائج الآتية:

- معيار العرض والإفصاح العام للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية يؤدي الي شفافية الافصاح المحاسبي للقوائم المالية للمصارف .
- دقة وشموليةالافصاح المحاسبي يؤدي الي سلامة القوائم المالية للمصارف.
- استخدام المعيار في الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية للمصارف الإسلامية بالسودان يوفر معلومات محاسبية موثوقة.
- تطبيق المعيار يجعل القوائم المالية للمصارف تساعد المستخدمين على مختلف فئاتهم في ترشيد قراراتهم الاقتصادية.
- التزام المصارف بالمعيار يجعلها ذات شفافية عالية من الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة في إيضاح واحد ملائم بدلاً من توزيعها مع الإيضاحات الأخرى.
- استخدام المعيار يزيد من شمولية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان.

التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة يوصي الباحثان بالآتي:

- ضرورة الالتزام بالمعيار وشفافية الافصاح المحاسبي للقوائم المالية للمصارف .
- مراعاة دقة وشموليةالافصاح المحاسبي لكافة القوائم الماليةالمنشورة للمصارف.
- علي المصارف الاسلامية الالتزام بالمعيار عند اعداد القوائم المالية وذلك لما يوفره من معلومات محاسبية موثوقة.

- علي المصارف الاسلامية تطبيق المعيار لانه يساعد المستخدمين على مختلف فئاتهم في ترشيد قراراتهم الاقتصادية.
- نشر القوائم المالية للمصارف وفقاً لمبدأ الإفصاح والشفافية، وذلك حتى يتمكن المساهمون في المصارف من معرفة نتائج أعمالهم المصرفية.
- علي المصارف الالتزام بالمعيار لمساعد الجهات الرقابية في التعرف على مدى التزام تلك المصارف بموجهات الشريعة الإسلامية.

المراجع:

1. محمد سمير الصبان، محمد الفيومي محمد،(1990م) المراجعة بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية: الدار الجامعية والنشر.
2. حلمي محمود نمر(1977م). نظرية المحاسبة، القاهرة: دار النهضة العربية.
3. طلال إبراهيم عرابي سجيني (1996م). أصول المحاسبة المالية في الاسلام،القاهرة : مكتبة وهبة,.
4. محمد فداء الدين، وعبد الله قاسم (1990م). الأثر المتوقع لمعيار العرض والإفصاح على مستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، السعودية: جامعة الملك سعود، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول.
5. كمال عبد العزيز النقيب (2004م). مقدمة في نظرية المحاسبة، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
6. لطيف زيود وآخرون (2007م). دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، (سوريا: جامعة تشرين، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (29)، العدد الأول.
7. جهاد صبحي القطيط (2005م). المصرفية الإسلامية في فكر الآباء، الإمارات العربية المتحدة، ندوة ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية.
8. كامل صكر القيسي (2008م). دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في التنمية الاجتماعية، دبي: مطبعة دائرة الشئون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 1429هـ.
9. علاء الدين الزعتري، التجربة الإسلامية في المعاملات المصرفية، (موقع الزعتري على الانترنت، www. (Alzatari.org/sho-art-deails.Php.?id
10. محمد جلال سليمان صديق،(1996م) ، دور القيم في نجاح البنوك، (القاهرة: مطبوعات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1417هـ).
11. عزو عبد الفتاح، (1981م) ، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS ، القاهرة , دار النهضة العربية.
12. عبدالله السنفي ،(1996م)، ادارة الإنتاج والعمليات، (صنعاء: بدون دار نشر)
13. مهدي حسن زويلف (1993م). ادارة الافراد من منظور كمي والعلاقات الانسانية، (الاردن: دار مجدلاوي للنشر).
14. مجلس معايير المحاسبة والمراجعة ، (1998م)، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (البحرين:هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية) .
15. حكمت أحمد الراوي، (1995م) ،المحاسبة الدولية (عمان: دار حنين للنشر والتوزيع,1416ه) ص 45.